او هو موصوف بصفات الكمال ولا يوصف بنقائضها بحال
وذلك لان كونه سبحانه قابلا لان تقوم به الصفات او الحوادث
لم يكن لمجرد كون ذلك صفة او حادثا فيلزم طرد ذلك في
كل صفة وحادث كما انه اذا قيل تقوم به امور وجودية
لزم ان يقوم به كل موجود لان قيام الصفات الوجودية
به لم يكن لمجرد كونها موجودة حتى يقوم به كل موجود وهذا
كما اذا قلنا ان رب العالمين قايم بنفسه وهو موجود وهو
ذات متصفة بالصفات لم يلزم من ذلك ان يكون كل ما هو
قايم بنفسه وهو موجود وهو ذات متصفة بالصفات
ان يكون رب العالمين والناس متنازعون في صفات هل
تسمى اعراضا او لا تسمى مع تنازعهم في ثبوتها ونفيها
ففي مثبتة الصفات ونفاتها من يسميها اعراضا فاذا قيل
لو جاز ان يقوم به عرض للزم ان يقوم به كل عرض لكان هذا
ايضا باطلا فان ذلك لا يكون الكون عرضا فيلزم قيام كل عرض
به والمسلمون متفقون على ان امر خالق كل موجود
فلو قيل لو جاز ان يخلق موجود للزم ان يخلق كل موجود
فيلزم ان يكون خالقا لنفسه وهو محال او لو قيل لو جاز
ان يخلق عالما قادرا حيا للزم ان يخلق كل حي عالم قادر وهو
حي عالم قادر فيلزم ان يكون خالقا لنفسه وهو محال

لكان

لكان هذا كلاما باطلا واصل هذا ان السالب النافي
لما نفا نفيا عاما ان يقوم باسد صفة او ان يقوم به ما يريد
ويقدر عليه لكونه حادثا فنفي نفيا عاما ان يقوم به حادث
ونحو ذلك قابله المثبت فناقض هذا الخبر العام وهذه
القضية السالبة الكلية وكذبها يحصل باثبات خاص وهو
القضية الجزئية الموجبة فيجوز قيام صفة من الصفات
وحادث ما من الحوادث وذلك الجايز لم يجز قيام المعنى
المشترك منه وبين سايز الصفات والحوادث وانما قام المعنى
يختص بامثاله لا يشاركه فيه جميع الصفات والحوادث
لكن المشترك كما انه ليس هو المقتضي له للقيام بالذات
فليس هو مانعا فكون القايم به صفة او حادثا ليس امرا
موجبا للقيام به حتى تقوم كل صفة وحادث ولا مانعا من
القيام حتى يمنع كل صفة وحادث فمن نفى نفيا عاما لاجل ذلك
فهو معارض بمن اثبت اثباتا عاما لاجل ذلك وكلاهما
باطل بل هو المستحق لصفات الكمال المنزه عن النقص
وهو على كل شيء قدير ولم يزل قادرا على ان يتكلم ويفعل
بمشيئته واختياره سبحانه وتعالى واذا قال القايل هذا
يقتضي قيام الصفات والحوادث به قيل هذا المعنى عديم
التاثير لا هو موجب الامتناع ولا الجواز والمثبتون

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)